



PDF

العضو المنتدب للتخطيط والمالية في «مؤسسة البترول» قال إن إنشاءها يجعل الكويت في صدارة التحول العالمي للطاقة

بدر العطار لـ «الأخبار»: مجموعة الاستدامة تعيد رسم مستقبل القطاع النفطي

أحمد مغربي

في عصر تتغير أولويات قطاع الطاقة العالمي، تقف مؤسسة البترول الكويتية ثابتة في التزامها بالاستدامة والابتكار، حيث بادرت المؤسسة بإنشاء «مجموعة الاستدامة» كخطوة استراتيجية لا تعكس فقط الرؤية والمسؤولية والريادة في صياغة مستقبل مستدام، بل تؤكد أيضاً على الدور المحوري للابتكار التكنولوجي كعامل لتمكين القطاع النفطي الكويتي من مواجهة التحديات المستقبلية والريادة في التنافسية العالمية، وتأتي هذه الخطوة تجسداً لنقل المؤسسة من مرحلة موكبة التحولات إلى مرحلة صناعتها وصياغة مسار جديد للطاقة في الكويت.



م. بدر إبراهيم العطار

وفي لقاء صحافي مع العضو المنتدب للتخطيط والمالية في مؤسسة البترول بدر إبراهيم العطار، قال إن إنشاء مجموعة الاستدامة يعتبر خطوة مفصلية لترجم رؤية مستقبلية واضحة تهدف إلى بناء منظومة متكاملة توحد البيانات، وتسرع اتخاذ القرار، وتواكب التطورات التكنولوجية للحكومة البيئية والاجتماعية (ESG) مشيراً إلى أن هذه المجموعة تمثل استثماراً استراتيجياً يرسخ حضور المؤسسة في ساحة عالمية تتغير بسرعة، ويعزز قدرتها على تقديم نموذج طاقة مرن ومتطور يعتمد على التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي... وفيما يلي تفاصيل اللقاء:

في القطاع النفطي الكويتي، بالتزامن مع دعم وتطوير الصناعة النفطية لما سنتلعبه من دور جوهري بمزيج الطاقة المتوقع في العقود القادمة، وبدعم من حلول الرقمية الذكية.

● دعم الابتكار والتميز التشغيلي، وجعل الاستدامة محركاً للتنافسية في قطاع النفط، عبر توحيد البيانات وتحسين اتخاذ القرار.

● الحد من الأثر البيئي وتعزيز كفاءة الطاقة وتقليل الانبعاثات الكربونية، باستخدام تقنيات الرصد والتحليل المتقدمة التي يتيحها التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.

● موازنة عمليات المؤسسة مع توجهات الدولة في زيادة الإيرادات وحماية البيئة.

● ضمان تحقيق الأهداف قصيرة وطويلة الأمد لقطاع نفطي مرن ومستدام.

● مواكبة التوجهات العالمية وتعزيز الشفافية والمسؤولية، بفضل المنصات الرقمية الموحدة لإعداد التقارير الملزمة المستحدثة عالمياً في مجالات الاستدامة.

ما الأهداف الرئيسية والأهداف طويلة المدى لمجموعة الاستدامة، وكيف تتماشى مع رؤية مؤسسة البترول الكويتية للمستقبل؟

الأهداف الرئيسية لمجموعة الاستدامة تتركز حول ترسيخ الاستدامة كعنصر أساسي في جميع عمليات وقرارات مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة، بما يضمن جاهزيتها للتحديات المستقبلية وتعزيز دورها في قطاع النفط والغاز والمساهمة في تحقيق أهداف دولة الكويت المتعلقة بكفاءة الطاقة وحماية البيئة، ومنها:

● بناء منظومة الاستدامة المتكاملة على مستوى القطاع النفطي، مدعومة ببنية تحتية رقمية قوية وواحدة.

● الانتقال نحو مستقبل منخفض الكربون، باستخدام النماذج الرقمية (Digital Twins) لتحسين العمليات وبنية تطبيق سياسة تنظيم العمليات الملحق خلال جميع مراحل التصنيع.

● تعزيز الابتكار والتنافسية، عن طريق تسخير الذكاء الاصطناعي وعلوم

نائب العضو المنتدب للاستدامة في «البترول» قال إنه يعد المحرك الرئيسي

لتحويل نتائج البحث والتطوير (R&D) إلى حلول عملية قابلة للتطبيق

عبدالله العيار: تأسيس مركز أبحاث عالمي

لتطوير حلول الطاقة باسم «واحة الأحمدى للابتكار»

ومبادرات لتوفير وقود الطيران المستدام في دولة الكويت، بالإضافة لتوفير نقاط شحن السيارات الكهربائية.

ولصالح التكامل مع التحول الرقمي، هناك مشاريع رقمية داعمة للاستدامة مثل إطلاق مراكز تحكم ذكية (Smart Control Centers) لمراقبة استهلاك الطاقة والانبعاثات في الوقت الفعلي، وتطوير منصة موحدة للتحليلات (Data Analytics Platform) لجمع بيانات الاستدامة والتشغيل لجميع المنشآت النفطية، لتمكين احتساب الكفاءة التشغيلية والبيئية وتحسينها عبر تطبيقات الذكاء الاصطناعي. كما يتم حالياً تأسيس مركز أبحاث بالشراكة مع عدد من الشركات النفطية العالمية تحت مسمى مجمع «واحة الأحمدى للابتكار»، والذي يشكل الخطوة الاستراتيجية الحتمية التي تتماشى مع رؤيتنا للريادة في الطاقة المسؤولة، حيث يعد المحرك الرئيسي لتحويل نتائج البحث والتطوير (R&D) إلى حلول عملية قابلة للتطبيق، وسيلعب هذا المركز دوراً محورياً عبر الأطر (الوسائل) الأساسية التالية:



عبدالله محمد العيار

كشفت نائب العضو المنتدب للاستدامة في مؤسسة البترول الكويتية عبدالله العيار في لقاء مع «الأخبار» عن ملامح تحول نوعي يقوده القطاع النفطي من خلال «مجموعة الاستدامة»، التي نجتحت خلال فترة وجيزة في توحيد الجهود وتطوير منظومة مؤسسية متكاملة تعزز التزامات المؤسسة بالاستدامة والتحول الرقمي، وفيما يلي التفاصيل:

ما أبرز إنجازات مجموعة الاستدامة في المؤسسة منذ إنشائها؟ وما خطتها المستقبلية؟

● حققت المجموعة خلال فترة وجيزة تقدماً ملحوظاً في تجميع جهود الاستدامة ضمن إطار مؤسسي متكامل، ما أتاح توحيد الرؤية وتعزيز التكامل بين المبادرات، حيث أسهمت تلك الجهود في تطوير معايير وأطر عمل موحدة، ودعم الشركات التابعة في تبني أفضل الممارسات العالمية، إضافة إلى موازنة خارطة طريق التحول الرقمي مع أولويات الاستدامة.

فقد وضعت مجموعة الاستدامة خارطة طريق طموحة تركز على:

● إطلاق مبادرات نوعية في التحول في الطاقة، مثل مشاريع استخلاص غاز ثاني أكسيد الكربون والاستفادة منه في عمليات الإنتاج العرّض لاستخراج النفط أو في التخزين، بالإضافة إلى مشاريع استغلال الطاقة المتجددة في عمليات القطاع النفطي لتقليل الانبعاثات المرتبطة باستغلال الطاقة من المصادر التقليدية متى ما كانت مجدية اقتصادياً وقيماً، كما قامت المؤسسة عبر شركاتها التابعة باعتماد وتنفيذ مشاريع عدة لاستخلاص غازات الشئمة وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة الضارة بالإضافة إلى دراسة جدوى عدة مشاريع مرتبطة بالهيدروجين الأخضر والأومونيا.

● تسريع تطبيق التحول الرقمي في عمليات الحوكمة البيئية والاجتماعية، وتطوير منصات رقمية موحدة لرصد وإعداد التقارير.

● تحقيق نتائج ملموسة في خفض الانبعاثات الكربونية من خلال استخدام أنظمة إدارة الطاقة الذكية (Smart Energy Management Systems).

وتواصل المجموعة العمل على ترسيخ ثقافة الابتكار والتعزز التشغيلي، لضمان استدامة الموارد الوطنية للأجيال القادمة.

مبادرات لتوفير وقود الطيران المستدام في دولة الكويت، بالإضافة لتوفير نقاط شحن السيارات الكهربائية.

ولصالح التكامل مع التحول الرقمي، هناك مشاريع رقمية داعمة للاستدامة مثل إطلاق مراكز تحكم ذكية (Smart Control Centers) لمراقبة استهلاك الطاقة والانبعاثات في الوقت الفعلي، وتطوير منصة موحدة للتحليلات (Data Analytics Platform) لجمع بيانات الاستدامة والتشغيل لجميع المنشآت النفطية، لتمكين احتساب الكفاءة التشغيلية والبيئية وتحسينها عبر تطبيقات الذكاء الاصطناعي. كما يتم حالياً تأسيس مركز أبحاث بالشراكة مع عدد من الشركات النفطية العالمية تحت مسمى مجمع «واحة الأحمدى للابتكار»، والذي يشكل الخطوة الاستراتيجية الحتمية التي تتماشى مع رؤيتنا للريادة في الطاقة المسؤولة، حيث يعد المحرك الرئيسي لتحويل نتائج البحث والتطوير (R&D) إلى حلول عملية قابلة للتطبيق، وسيلعب هذا المركز دوراً محورياً عبر الأطر (الوسائل) الأساسية التالية:

دعم أجندة الاستدامة

● تطوير تقنيات خفض الانبعاثات الضارة: من المخطط أن يكون المركز منصة لتطوير واختبار تقنيات خفض الانبعاثات الكربونية، خاصة في مجالات كفاءة الطاقة واحتجاز واستخدام وتخزين الكربون (CCUS).

● الطاقة المتجددة: تسريع دراسة وتطبيق مبادرات الطاقة المتجددة، لا سيما المشاريع النوعية مثل الهيدروجين الأخضر ووقود الطيران المستدام (SAF) بالإضافة لأنواع مختلفة من الوقود الحيوي.

● إدارة المصادر: سيساعد في تطوير حلول لتحسين العمليات وزيادة الكفاءة باستخدام أدوات مثل النماذج الرقمية (Digital Twins).

تعزيز الابتكار التشغيلي

● منصة اختبار: توفير بيئة حقيقية لاختبار التقنيات الرقمية المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات في سياق صناعي، قبل تبني تطبيقها على نطاق واسع.

● توحيد الأداء: العمل كمركز لتطوير معايير وأطر عمل موحدة للعمليات التكنولوجية، مما يدعم التميز التشغيلي.

● مراكز التحكم الذكية: حيث من المخطط أن تكون مخرجات تلك المراكز داعمة لتطوير وتنفيذ حلول مثل مراكز التحكم الذكية (Smart Control Centers) لمراقبة الاستهلاك والانبعاثات في الوقت الفعلي.

● تنمية الكوادر الوطنية: سيعمل كمركز تدريب متقدم لتنمية مهارات الكوادر الوطنية في مجالات البحث والتطوير (R&D) والاستدامة، ما يدعم الأهداف الوطنية في تنوع الاقتصاد.

● التعاون الأكاديمي: سيعزز الشراكات مع الجامعات والمؤسسات البحثية العالمية والمحلية، لضمان بقاء المؤسسة مواكبة للتوجهات العالمية وأفضل الممارسات.

وقرارات المؤسسة؟ وما مدى استعداد مجموعة الاستدامة للمتطلبات التنظيمية والمعايير العالمية؟

● أصبحت الاستدامة إحدى الركائز الأساسية لثقافة مؤسسة البترول الكويتية، حيث يجري حالياً العمل على إدراج مبادئ الاستدامة في صميم العمل اليومي والاستراتيجيات طويلة الأمد حتى 2050. كما تعمل مجموعة الاستدامة على ضمان جاهزية المؤسسة والشركات التابعة لمواكبة المتطلبات المستقبلية والمعايير العالمية. وفي موازاة ذلك، تواصل مجموعة الاستدامة متابعة التطورات التنظيمية والمعايير العالمية عن كثب، وفي هذا الإطار، يبرز دور التحول الرقمي الأساسي: فنحن نعمل على سد فجوات بيانات الحوكمة البيئية والاجتماعية عن طريق أتمتة جمع البيانات وتحليلها لضمان الدقة والشفافية، والامتثال للأطر الدولية المستحدثة، هذا الاستعداد الاستباقي، المدعوم بالقرارات الرقمية، يضع المؤسسة في موقع ريادي على صعيد الشفافية والمسؤولية، ويعزز قدرتها على مواكبة المتطلبات المستقبلية بثقة ومرونة.



لمنتسبي وقيادات وزارة الداخلية

«بوبيان»: ورشة عمل حول مكافحة غسل الأموال



قيادات «الداخلية» أثناء تكريم منى الدميح وعبدالعزیز الرومي والتفنيذيين في «بوبيان»

في إطار تعزيز التعاون مع الجهات الحكومية ودعم الجهود الرامية إلى ترسيخ منظومة الامتثال المالي، نظم بنك بوبيان ورشة عمل متخصصة بالتعاون مع قطاع شؤون الأمن الجنائي - مركز التدريب التخصصي بوزارة الداخلية، لمجموعة من القيادات الأمنية ومنتسبي الوزارة، وبحضور عدد من القيادات التنفيذية في البنك. وقدم الورشة مدير أول إدارة مكافحة غسل الأموال في بنك بوبيان هشام العود، مستعرضاً أحدث الأساليب والتقنيات الحديثة عالمياً، الأمر الذي يتطلب تعاوناً فعالاً بين القطاعين الأمني والمصرفي، لضمان حماية النظام المالي والاقتصاد الوطني.

وأضاف أن الورشة تناولت المؤشرات المتقدمة للتعرف على الأنماط المشبوهة، وضرورة تطوير أدوات رقابية دقيقة وفعالة، مما أسهم في تزويد المشاركين بأدوات عملية تعزز من قدراتهم في رصد المخاطر والتعامل مع الجرائم المالية المعقدة. من جانبه، قال مساعد المدير العام في مجموعة الموارد البشرية في البنك عبدالعزیز الرومي إن التعاون مع وزارة الداخلية يعكس إدراك البنك لأهمية التكامل المؤسسي بين القطاعين الأمني والمصرفي، مؤكداً أن تطوير المهارات الوطنية وتزويدها بأحدث أدوات الامتثال والحوكمة، لا سيما في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يمثل إحدى أهم ركائز مواجهة الجرائم المالية على مستوى الدولة. وأضاف أن التحولات التقنية تفرض اعتماد أساليب أكثر دقة وابتكاراً في التحقيقات المالية والكشف المبكر عن المخاطر، مشيراً إلى أن بوبيان ينظر إلى

في إطار تعزيز التعاون مع الجهات الحكومية ودعم الجهود الرامية إلى ترسيخ منظومة الامتثال المالي، نظم بنك بوبيان ورشة عمل متخصصة بالتعاون مع قطاع شؤون الأمن الجنائي - مركز التدريب التخصصي بوزارة الداخلية، لمجموعة من القيادات الأمنية ومنتسبي الوزارة، وبحضور عدد من القيادات التنفيذية في البنك. وقدم الورشة مدير أول إدارة مكافحة غسل الأموال في بنك بوبيان هشام العود، مستعرضاً أحدث الأساليب والتقنيات الحديثة عالمياً، الأمر الذي يتطلب تعاوناً فعالاً بين القطاعين الأمني والمصرفي، لضمان حماية النظام المالي والاقتصاد الوطني.

وأضاف أن الورشة تناولت المؤشرات المتقدمة للتعرف على الأنماط المشبوهة، وضرورة تطوير أدوات رقابية دقيقة وفعالة، مما أسهم في تزويد المشاركين بأدوات عملية تعزز من قدراتهم في رصد المخاطر والتعامل مع الجرائم المالية المعقدة. من جانبه، قال مساعد المدير العام في مجموعة الموارد البشرية في البنك عبدالعزیز الرومي إن التعاون مع وزارة الداخلية يعكس إدراك البنك لأهمية التكامل المؤسسي بين القطاعين الأمني والمصرفي، مؤكداً أن تطوير المهارات الوطنية وتزويدها بأحدث أدوات الامتثال والحوكمة، لا سيما في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يمثل إحدى أهم ركائز مواجهة الجرائم المالية على مستوى الدولة. وأضاف أن التحولات التقنية تفرض اعتماد أساليب أكثر دقة وابتكاراً في التحقيقات المالية والكشف المبكر عن المخاطر، مشيراً إلى أن بوبيان ينظر إلى

في ظل تباين المؤشرات الاقتصادية الأميركية وتأثيرها على حركة السوق خلال الأسبوع الماضي

الأسواق مقتنعة بخفض «الفيدرالي» للفائدة.. الأربعاء



ذكر تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني أن مؤشرات اقتصادية أميركية متباينة هيمنت على حركة الأسواق خلال الأسبوع الماضي، في ظل تزايد الرهانات على قرب تحول مسار سياسات مجلس الاحتياطي الفيدرالي، الأمر الذي أدى إلى تقلبات ملحوظة في أسعار العملات وإعادة تسعير الأصول.

وأشار التقرير إلى أن هذا التباين أسهم في زيادة الضبابية بشأن مسار التوظيف قبيل صدور التقرير الرسمي لشهر نوفمبر بعد تأجيل نشره، ودفعت هذه التفاعلات المتعارضة الأسواق إلى ترسيخ قناعاتها بأن الفيدرالي يتجه نحو خفض أسعار الفائدة خلال اجتماعه الأربعاء المقبل، مع تسعير هذه الإمكانية بنحو 78٪، الأمر الذي وضع مزيداً من الضغوط على مؤشر الدولار الأميركي.

وأضاف «الوطني» أن معظم العملات الرئيسية



استفادت من ضعف الدولار ومن تباين توجهات البنوك المركزية العالمية، إذ صعد اليورو فوق مستوى 1,165 دولار مدفوعاً بتحسّن قراءات مؤشرات مديري المشتريات بمنطقة اليورو، وبنهج أكثر ثباتاً للبنك المركزي الأوروبي يسمح له بالإبقاء على موقفه دون تغيير في وقت يستعد فيه الاحتياطي الفيدرالي للاتجاه نحو التيسير.

وفي السياق ذاته، ارتفع الجنيه الإسترليني متجاوزاً مستوى 1,335 دولار أميركي، مستفيداً من حالة التقلّوّل المحيطة بالموازنة البريطانية وترقب الأسواق



العقود الأجلة لمزيج خام برنت بالقرب من 63,3 دولاراً للبرميل عند أعلى مستوياتها في أسبوعين، بدعم من تصاعد التوترات الجيوسياسية وتنامي الرهانات على تحفيز اقتصادي محتمل مع بدء دورة التيسير النقدي في الولايات المتحدة. وفي أسواق الأسهم، اقتصر الأداء على مكاسب محدودة وسط حالة من الحذر والترقب.

وعلى المستوى العالمي، شهد الاقتصاد الأسترالي تباطؤاً يفوق التوقعات في الربع الثالث من العام نتيجة انكماش إنفاق المستهلكين، فيما تراجع نشاط قطاع الخدمات في الصين إلى أدنى وتيرة توسع يسجلها في خمسة أشهر، تزامناً مع انخفاض مقلق في مستويات ثقة الأعمال.

بإتي تفاصيل التقرير على موقع «الأخبار» الإلكتروني
www.alanba.com.kw